Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

15 Mars 2010
15 مارس 2010

MAROC-CCDH-SOCIAL

Présentation lundi à Rabat du plan d'action du ministère du développement social

Rabat, 12 mars (MAP)- Le ministère du développement social, de la famille et de la solidarité et le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) organiseront lundi à Rabat une journée d'étude pour présenter le plan d'action du ministère dans le cadre du programme de réparation communautaire.

Cette rencontre, qui sera marquée par la participation des représentants des coordinations locales du programme de réparation communautaire, constitue une occasion pour présenter la stratégie du ministère dans le domaine du développement social et enrichir cette stratégie en prenant en considération les besoins et les préoccupations des acteurs locaux dans les onze régions concernées par le programme de réparation communautaire piloté par le CCDH.

De même, les participants à cette rencontre ambitionnent de sortir avec un agenda fixant les dispositions effectives visant à mettre en oeuvre ce plan d'action au niveau des coordinations concernées par ce programme.

Trois ateliers thématiques seront aussi organisés lors de cette rencontre. Le premier a trait à la promotion de la situation de la femme, le deuxième concerne la situation de la famille, l'enfance, et les personnes âgées, alors que le dernier atelier est axé sur la promotion de la situation des personnes handicapées.

Ce sont les trois composantes thématiques sur lesquelles s'est basé le plan d'action du ministère dans le domaine de la réparation communautaire. Ces ateliers évoqueront, d'une manière transversale, la question du renforcement des capacités des acteurs locaux tout en considérant la préservation de la mémoire collective comme composante essentielle du programme de réparation communautaire.

Lancé en 2007, le programme précité tend à réparer les préjudices collectifs des régions ayant connu dans le passé des violations des droits de l'Homme.

Ce programme, qui vise également la réhabilitation des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux des régions concernées, cible les régions de Figuig, Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Tan-Tan, Azilal, Khemisset, Al Hoceima, Nador, Khénifra et Hay Mohammadi à Casablanca.

Le programme de réparation communautaire porte sur quatre axes: la préservation de la mémoire, le renforcement des capacités, la création de projets générateurs de revenus et la promotion des droits humanitaires des femmes.(MAP).

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

المغرب/ لقاء/ جبر الضرر
لقاء بالرباط الاثنين المقبل لعرض خطة عمل وزارة التنمية الاجتماعية في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي

الرباط 12/ 3/ومع/ تنظم وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان , يوم الاثنين المقبل , لقاء دراسيا يخصص لتقديم خطة عمل الوزارة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي.

وأوضح بلاغ مشترك للوزارة والمجلس أن هذا اللقاء الذي سيحضره ممثلات وممثلو التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي, سيتم خلاله إغناء خطة عمل الوزارة وفق حاجيات وانشغالات الفاعلين المحليين بالمناطق ال11 المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي الذي يشرف على تنسيقه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, والعمل على الخروج بأجندة واضحة تتضمن الإجراءات العملية لتفعيل مضامين هذه الخطة على مستوى التنسيقيات المحلية المشمولة بالبرنامج.

ويتضمن اللقاء ثلاث ورشات موضوعاتية, تهم مجال النهوض بأوضاع النساء, وأوضاع الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين, وجال النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة, وهي المكونات الثلاثة التي تتأسس عليها خطة عمل الوزارة في مجال جبر الضرر الجماعي.

يذكر أن برنامج جبر الضرر الجماعي الذي انطلق سنة 2007, ينفذ في إطار متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي, تحقيقا للمصالحة ودعما لاستعادة الثقة في الدولة ومؤسساتها.

ويسعى البرنامج إلى إنجاز مشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية, والحفظ الإيجابي للذاكرة, وترسيخ روح جبر الضرر الجماعي, وكذا تحقيق الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

ويهم البرنامج مجموعة من المناطق تندرج ضمن أقاليم فجيج والرشيدية وورززات وزاكورة وطانطان وأزيلال والخميسات والحي المحمدي وعين السبع والحسيمة والناظور وخنيفرة.

وتتمحور المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي حول أربعة محاور رئيسية, تهم دعم قدرات الفاعلين المحليين, والحفظ الإيجابي للذاكرة, وتحسين شروط عيش السكان, والنهوض بأوضاع النساء والأطفال.

ب/خ ع/

م ج ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

المغرب/مجتمع/حقوق الإنسان

انخراط وزارة التنمية الاجتماعية في برنامج جبر الضرر الجماعي ينطلق من الإيمان العميق بقيم حقوق الانسان (السيدة الصقلي)

الرباط /15/ 3/ ومع/قالت وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن السيدة نزهة الصقلي, اليوم الاثنين بالرباط, إن انخراط الوزارة في برنامج جبر الضرر الجماعي ينطلق من الإيمان العميق بقيم ومبادئ حقوق الإنسان, وانسجامه مع المقاربات المؤسساتية للمخطط الاستراتيجي للوزارة.

وأوضحت الوزيرة خلال لقاء دراسي, تنظمه الوزارة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتقديم خطة عمل الوزارة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي, أن مقاربة حقوق الإنسان تشكل الروح المؤطرة لعمل الوزارة, فضلا عن الاهتمام بإعمال مقاربة النوع الاجتماعي بمعناها الواسع.

وتهدف هذه المقاربة, تضيف الوزيرة, إلى القضاء على كل العوامل البنيوية المؤدية إلى الإقصاء والتهميش الاجتماعي, علاوة على المقاربة التشاركية في العمل مع الهيئات المحلية, مبرزة أن الوزارة تعتمد شراكات تتعلق بالنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة ومحاربة الفقر والهشاشة وتأهيل الجمعيات.

وتطرقت الوزيرة إلى دلالة إطلاق المغرب, تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس, لمشروع المصالحة مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفق معايير هذه الحقوق خاصة مبادئ العدالة الانتقالية, باعتباره دشن مرحلة جديدة في مسار الديمقراطية.

وتنفيذا لخطة عملها لسنة 2009, أشارت السيدة الصقلي إلى أن الوزارة قامت بتوقيع 63 اتفاقية شراكة مع الهيئات المدنية المحلية النشيطة بالأقاليم ال11 المشمولة بهذا البرنامج.

وسجلت أن حجم هذه الاتفاقيات, التي شملت كافة مجالات تدخل الوزارة, بلغ ما قدره 17 مليون و483 ألف و200 درهم, ومن بينها اتفاقية الشراكة الرباعية الأطراف مابين الوزارة وجمعية مبادرات للتنمية القروية والجماعة القروية لمولاي بوعزة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وأبرزت أن وكالة التنمية الاجتماعية, أنجزت برامج وازنة ودعمت مشاريع عدة هيئات محلية وجماعات محلية وتعاونيات, بأزيد من 678 ألف درهم, مضيفة أن مؤسسة التعاون الوطني ترتبط باتفاقية شراكة مع المجلس بخصوص البرنامج ذاته. وأوضحت أنه سيتم العمل على توحيد البرامج التي سينجزها القطب الاجتماعي دعما لبرنامج جبر الضرر الجماعي.

من جهته, اعتبر السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن هذا اللقاء التواصلي يأتي تتويجا لعمل مشترك انطلق منذ ماي الماضي عقب توقيع اتفاقية للشراكة, توطد علاقة المجلس مع وزارة التنمية الإجتماعية وذلك من خلال تعزيز البنى التحتية الإجتماعية ودعم المشاريع الإجتماعية الموجهة للنساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين والمساهمة في تقوية قدرات الفاعلين المحليين وحفظ الذاكرة بالأقاليم المعنية ببرنامج جبر الضرر الجماعي.

وخلال هذه الفترة, يوضح السيد حرزني, اشتغلت خلية موسعة مكونة من أطر الوزارة والمجلس إنطلاقا من المخططات التي أعدتها مختلف التنسيقيات المحلية , أخذا بعين الاعتبار لمجالات تدخل الوزارة , على إعداد التوجهات الكبرى لمخطط عمل هذه السنة.
وركز السيد حرزني على الجانب التشاركي للقاء, الذي يهدف إلى مواصلة عملية البناء المشترك في أفق دعم المصالحة وتحقيق الإنصاف, مثمنا تمكن برنامج جبر الضرر الجماعي أساسا من استهداف فئات هشة وتطوير مقاربة مبنية على الميز الإيجابي لفائدة الأقاليم المعنية بالجبر الجماعي وخلق ديناميات محلية خاصة تجمع بين الحقوقي والتنموي, وكذا إحداث فضاءات للعمل المشترك تجسيدا لمبدإ المصالحة.

وذكر بأن تطبيق برنامج جبر الضرر الجماعي يتم حاليا حسب آليتين أساسيتين , تتم الأولى عن طريق الجمعيات المحلية,

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

وتهم أساسا المشاريع التي يساهم في تمويلها كل من الإتحاد الأوربي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة ووكالة الشرق. أما الآلية الثانية فتتعلق بالمشاريع التي تشرف عليها مباشرة و تمولها المصالح الحكومية.

وتشير ورقة تقديمية إلى أن خطة عمل وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي تهدف بالأساس إلى إغناء البرامج المقترحة من طرف الوزارة والمجلس بموجب سنة 2010, والتعرف على انشغالات الفاعلين المحليين بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي وعلى حاجيات الساكنة, والتفكير في سبل أجرأة البرنامج المقترح من طرف الوزارة لضمان التقائيته مع باقي البرامج.

ويتضمن برنامج عمل هذا اللقاء, الذي يعرف مشاركة ممثلات وممثلي التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي, ثلاث ورشات موضوعاتية, تهم مجال النهوض بأوضاع النساء, وأوضاع الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين, ومجال النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة, وهي المكونات الثلاثة التي تتأسس عليها خطة عمل الوزارة في مجال جبر الضرر الجماعي.

ويتم تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي, الذي انطلق سنة 2007, في إطار متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي, تحقيقا للمصالحة ودعما لاستعادة الثقة في الدولة ومؤسساتها.

ويسعى البرنامج, الذي يشمل مناطق تندرج ضمن أقاليم فجيج والرشيدية وورززات وزاكورة وطانطان وأزيلال والخميسات والحي المحمدي وعين السبع والحسيمة والناظور وخنيفرة, إلى إنجاز مشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية, والحفظ الإيجابي للذاكرة, وترسيخ روح جبر الضرر الجماعي, وكذا تحقيق الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

وتتمحور المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي حول أربعة محاور رئيسية, تهم دعم قدرات الفاعلين المحليين, والحفظ الإيجابي للذاكرة, وتحسين شروط عيش السكان, والنهوض بأوضاع النساء والأطفال.

ر/رأ

وع ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

LE SOIR

Droits de l'Homme

▶ Un plan d'action pour Skalli et Herzenni

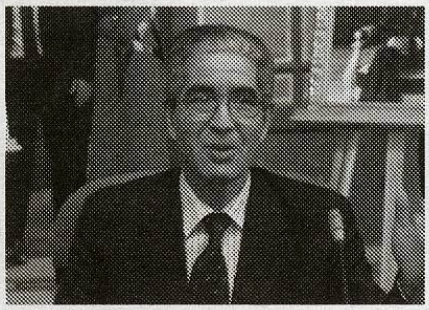

Le ministère du Développement social et le CCDH organisent, aujourd'hui, à Rabat une journée d'étude pour présenter le plan d'action du ministère dans le cadre du programme de réparation communautaire. Cette rencontre, qui sera marquée par la participation des représentants des coordinations locales du programme de réparation communautaire, constitue une occasion pour présenter la stratégie du ministère dans le domaine du développement social et enrichir cette stratégie en prenant en considération les besoins et les préoccupations des acteurs locaux dans les onze régions concernées par le programme de réparation communautaire piloté par le CCDH.

Revue de Presse du Conse

AL BAYANE

Un plan pour la réparation communautaire

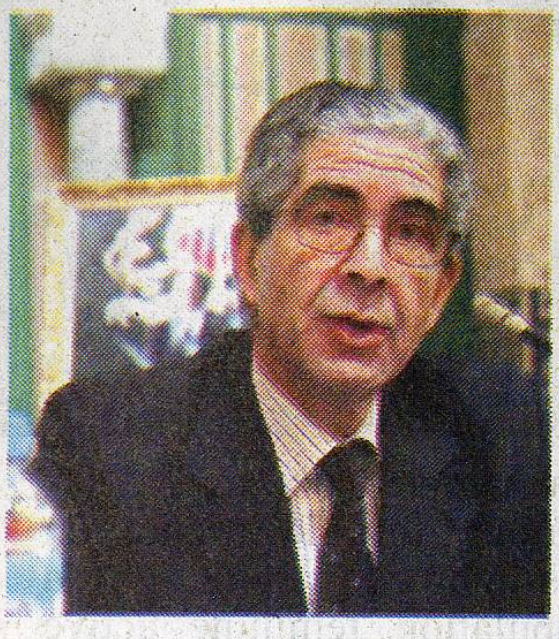

Le ministère du développement social, de la famille et de la solidarité et le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) organise aujourd'hui à Rabat une journée d'étude pour présenter le plan d'action du ministère dans le cadre du programme de réparation communautaire. Cette rencontre, qui sera marquée par la participation des représentants des coordinations locales du programme de réparation communautaire, constitue une occasion pour présenter la stratégie du ministère dans le domaine du développement social et enrichir cette stratégie en prenant en considération les besoins et les préoccupations des acteurs locaux dans les onze régions concernées par le programme de réparation communautaire piloté par le CCDH. De même, les participants à cette rencontre ambitionnent de sortir avec un agenda fixant les dispositions effectives visant à mettre en oeuvre ce plan d'action au niveau des coordinations concernées par ce programme.

Revue de presse

LE MATiN.ma

CCDH

Présentation du plan d'action du ministère du Développement social

Le ministère du Développement social, de la Famille et de la Solidarité et le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) organiseront, lundi à Rabat, une journée d'étude pour présenter le plan d'action du ministère dans le cadre du programme de réparation communautaire. Cette rencontre, qui sera marquée par la participation des représentants des coordinations locales du programme de réparation communautaire, constitue une occasion pour présenter la stratégie du ministère dans le domaine du développement social et enrichir cette stratégie en prenant en considération les besoins et les préoccupations des acteurs locaux dans les onze régions concernées par le programme de réparation communautaire piloté par le CCDH. De même, les participants à cette rencontre ambitionnent de sortir avec un agenda fixant les dispositions effectives visant à mettre en oeuvre ce plan d'action au niveau des coordinations concernées par ce programme.

Revue

QATAR- MAROC- DROITS - FEMME

La participation politique de la femme, "condition fondamentale de la démocratie authentique" (Forum)

Doha, 11 mars (MAP)- La participation politique de la femme reste une condition sine qua non de l'égalité des genres et de la démocratie authentique, ont souligné les participants au 5ème forum du Dialogue entre les institutions nationales arabes et européennes des droits de l'Homme, qui s'est tenu durant les deux derniers jours à Doha sous le thème de la promotion des droits de la femme.

Dans une Déclaration adoptée au terme de la réunion, les institutions participantes ont, en effet, appelé à la promotion de l'égalité des chances pour les femmes dans les domaines politiques et aux niveaux de la prise de décision dans tous les secteurs relevant du public, du privé ou de la société civile.

Elles ont aussi appelé leurs gouvernements respectifs à continuer de développer et de mettre en oeuvre des garanties juridiques pour la promotion et la protection de l'égalité des genres et des droits des femmes, "toutes les femmes, immigrées comprises".

Une bonne représentativité des femmes dans les instances de ces mêmes institutions, avec pour objectif d'atteindre les 50 pour cent, a par ailleurs été recommandée.

Le document, qui n'a pas de caractère contraignant, a été adopté après de riches débats qui ont permis un dialogue fructueux entre des tendances souvent distinctes de par les traditions des intervenants, leurs religions ou leurs considérations politiques.

La mise en place d'un mécanisme de coordination entre les instances gouvernementales et la société civile, en particulier les associations de femmes, a été recommandée, avec pour dessein d'instaurer un débat sur l'égalité des genres.

Trois membres du Conseil Consultatif des droits de l'Homme (CCDH), Mme Fettoum Koudama, Mme Amina Lemrini El Ouahabi et M. Albert Sasson, ont pris part à ce forum.

La rencontre a été organisée par le secrétariat du programme "dialogue arabo-européen sur les droits de l'Homme", composé du CCDH, de l'Institut Danois des droits de l'Homme et du centre national jordanien des droits de l'Homme, ainsi que par la Commission nationale qatarie des droits de l'Homme.

La sixième et prochaine édition se tiendra à Berlin en mai 2011.(MAP)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

قطر/ المغرب/ حقوق/ امرأة
المشاركة السياسية للمرأة شرط أساسي للديمقراطية الحقيقية (منتدى)

الدوحة 11 /3 /ومع/ أكد المشاركون في المنتدى الخامس للحوار بين المؤسسات الوطنية العربية والأوروبية لحقوق الإنسان, المنعقد خلال اليومين الماضيين بالدوحة حول موضوع النهوض بحقوق المرأة , أن المشاركة السياسية للمرأة تبقى شرطا أساسيا للمساواة بين الجنسين والديمقراطية الحقيقية.

وهكذا, دعت المؤسسات المشاركة , في بيان مشترك تم اعتماده في اختتام المنتدى , إلى تشجيع تكافؤ الفرص بالنسبة للنساء في المجالات السياسية وعلى مستويات اتخاذ القرار في جميع القطاعات العمومية والخاصة أو المجتمع المدني.

كما حثت هذه المؤسسات حكومات بلدانها على مواصلة تطوير وتنفيذ ضمانات قانونية لتشجيع وحماية تكافؤ الفرص وحقوق النساء "جميع النساء, بمن فيهن المهاجرات".

من جهة أخرى, أوصى المشاركون بتحقيق تمثيلية جيدة للمرأة في الهيئات التابعة لنفس المؤسسات, بهدف الوصول إلى نسبة 50 في المائة.

وتم اعتماد الوثيقة, التي لا تكتسي طابعا إلزاميا, بعد نقاشات غنية خولت حوارا مثمرا بين توجهات غالبا متباينة سواء على مستوى تقاليد المتدخلين أو دياناتهم أو اعتباراتهم السياسية.

كما أكد البيان على ضرورة إحداث آلية للتنسيق بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني, خاصة الجمعيات النسائية, بغية إرساء حوار حول المساواة بين الجنسين.

وشارك في المنتدى ثلاثة أعضاء من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هم السيدتان فطوم قدامة وأمينة المريني الوهابي والسيد ألبير ساسون.

ونظم هذا اللقاء بمبادرة من أمانة برنامج "الحوار العربي-الأوروبي حول حقوق الإنسان" التي تضم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان, والمركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان, فضلا عن اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان.

وستحتضن برلين الدورة المقبلة (السادسة) للمنتدى في ماي 2011.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

MAROC-USA-UNIVERSITÉ-SAHARA

Le SG d'une ONG marocaine expose à Istanbul les acquis du Maroc en matière des droits de l'homme

Istanbul, 14 mars (MAP)- Les réalisations accomplies en matière des droits de l'homme projettent le Royaume dans "la troisième génération de ces droits, étendus désormais au bien-être social et à l'épanouissement économique", a indiqué dimanche à Istanbul, M. El Bachir Eddahy, lauréat d'université américaine et secrétaire général de l'association "appartenance pour le développement des droits de l'Homme et la coexistence" (ACAD).

Intervenant dans le cadre d'une session de suivi initiée par le programme "Middle East Partnership Initiative" (MEPI) du département d'Etat américain, au profit d'étudiants de pays de la zone MENA ayant bénéficié de sessions de formation au sein d'universités américaines, M. Eddahy a souligné que le Maroc dont les chantiers de développement couvrent tous les domaines, a mis en place des structures solides tels que le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'Instance Equité et Réconciliation (IER) qui demeurent une expérience pionnière et unique dans le monde arabe".

M. Eddahy a évoqué, dans ce même ordre d'idées les autres avancées réalisées par le Royaume sur la voie de la consolidation des droits de l'homme, dont en particulier l'adoption du code de la famille et la réforme du code de la nationalité.

Il a, par ailleurs, mis en exergue l'apport considérable du Maroc à la consécration et au renforcement du dialogue des civilisations et de la coexistence paisible et sereine entre les religions et confessions.

L'intervenant a notamment fait état de l'histoire florissante du dialogue des civilisations, d'ouverture sur l'autre et de la tolérance qui fait du Maroc, depuis plus de 12 siècles, "un havre de paix et une terre de coexistence harmonieuse entre les religions et confessions".

La session du MEPI à Istanbul (11-15 mars), a également été une occasion pour M. Eddahy d'expliquer durant les différents contacts en marge de la manifestation, la réalité concernant la question de l'intégrité territoriale du Royaume et les efforts que consent le Royaume pour résoudre le conflit artificiel entretenu autour du Sahara marocain, notamment l'initiative marocaine d'autonomie qui a été largement accueillie par la communauté internationale pour sa justesse et sa crédibilité.

M. Eddahy, qui avait suivi en 2008 une session de formation à l'université Roger Williams aux Etats-Unis, a invité les responsables du programme du département d'Etat MEPI et les lauréats des universités américaines à se rendre au Maroc "pour découvrir la réalité et se faire une idée exhaustive des chantiers de développement entrepris, en particulier dans les provinces du sud".

Supervisée et encadrée notamment par Mme Elizabeth Sullivan, chargée du programme MEPI-étudiants au département d'Etat US, la session d'Istanbul a réuni 104 étudiants de différents pays de la zone MENA ayant bénéficié de programmes de formation dans six université des Etats-Unis.

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Le programme de la session a comporté des ateliers de formation et d'encadrement se rapportant en particulier aux thèmes liés à l'éducation et développement, aux droits de l'Homme, à la résolution de conflits, à la protection de l'environnement et à la santé publique.(MAP)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

المغرب/يهودية/هجرة
ندوة دولية حول هجرات اليهود في المغرب العربي ما بين 17 و20 مارس الجاري بالصويرة

الصويرة 14/ 3/ ومع/ ينظم مجلس الجالية المغربية بالخارج و مركز جاك بيرك للدراسات في العلوم الإنسانية بالمغرب, ندوة دولية حول " الهجرات والهوية والحداثة في البلاد المغاربية", وذلك ما بين 17 و20 مارس الجاري بالصويرة.

وأبرز المنظمون أن هذه الندوة تسعى بالأساس إلى إدراج تاريخ الهجرات اليهودية المغاربية من القرن السادس عشر إلى اليوم, في سياق أعم, هو سياق موجاتِ الهجرة التي طبعت هذا الفضاء عبر التاريخ, علما أن تاريخ الهجرات الإسلامية واليهودية بالمغرب العربي تمت كتابته جزئيا, إلا أن هذه الكتابة لم تقم بالضرورة دائما بإدراج الظاهرة إدراجا صحيحا وتامّا في سياقها التاريخي العام.

وحسب المنظمين فان هذه التظاهرة تروم من جهة, إدراج هذه الحركية في تاريخ الهجرات المشترك بين كل مكونات المجتمع المغاربي, كما تهدف, من جهة ثانية, إلى استخلاص كل خصوصيات ذلك التاريخ المشترك. وبذلك تطرح الندوة, حسب المنظمين, مسألة العلاقة التي تكون قد قامت في بلاد المغرب العربي وفي علاقةٍ بهذا الفضاء, ما بين فعلِ الهجرة من جهة, وبناءِ الهويات الوطنية والجماعية من جهة ثانية.

وأوضح المصدر أن هذه الندوة لا تطمح أن تشكل مجرد لقاء إضافي حول تاريخ الهجرة في المغرب العربي, أو ندوة حول الأغلبية والأقليات, بل أن تكون في مقام أول لقاء لتاريخ الهجرات وتاريخ مغرب عربي لا تنتقص منه ذاكرته اليهودية, ويتحمل بشكل كامل تاريخه المتعدد ويعتبر أيضا, أن أولئك الذين كانوا مواطنيه, محافظين شرعيين لذاكرته.

ويتضمن برنامج الندوة أيضا معارض لصور وبورتريهات ليهود مغاربة بالدار البيضاء خلال الستينيات من القرن الماضي, ومعرضا حول الكاتب الفرنسي التونسي ألبير ميمي الرئيس الشرفي للندوة, فضلا عن معرض حول " قرن من التاريخ الثقافي للمغاربيين بفرنسا من خلال الملصقات".

كما يشمل برنامج هذا اللقاء تنظيم ندوات ونقاشات حول التاريخ المشترك لليهود والمسلمين والهجرات, فضلا عن مسارات هذه الهجرات والقطيعة التي رافقتها.

وتنظم الندوة بدعم من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومجلس الطوائف اليهودية بالمغرب واللجنة الوطنية المغربية لليونيسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة).

وتستفيد الندوة أيضا من العديد من الشراكات العلمية والجمعوية المغربية والأجنبية,من بينها (مؤسسة الصويرة موكادور), ولجنة التعاون: مارسيليا ? بروفانس ? المتوسط, ومصلحة التعاون والتنشيط الثقافي لسفارة فرنسا بالمغرب, وكذا الحاضرة الوطنية لتاريخ الهجرة والرابطة الفرنسية المغربية بالصويرة .

Revue de Presse du Conseil supérieur des droits de l'Homme

المصباح
Du 13 au 20/03/10

نصب تذكاري

أقام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الأسبوع الماضي نصبا تذكاريا بمقبرة الشهداء بالرباط من أجل حفظ ذاكرة ضحايا أحداث الصخيرات. ويأتي هذا النصب، حسب المجلس، في إطار الجهود المبذولة قصد تعزيز مقومات الإنصاف والمصالحة مثلما أوصت بها هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

ندوة دولية حول اللجوء تحث السلطات المغربية على ضرورة العناية باللاجئين الأفارقة

أغادير - هشام المدراوي: خلصت ندوة نظمت بالتعاون بين جهات مغربية شبه حكومية وممثلية الأمم المتحدة للاجئين إلى ضرورة عناية السلطات المغربية باللاجئين المعترف بهم من طرف ممثلية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعظمهم ينحدرون من دول أفريقية تقع في الجنوب، وإلى ضرورة العناية القصوى بالفئات الضعيفة مثل النساء والمسنين والأطفال، وكذلك أصحاب الاحتياجات الخاصة، خاصة المعاقين والمرضى، وتوفير الفرص أمامهم للاستقرار في المغرب إلى أن تنتهي الظروف التي حتمت طلبهم اللجوء. وكانت الندوة انعقدت لبحث «الآليات التشريعية والمؤسساتية لحماية اللاجئين» ونظمت بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الرباط. وشارك في الندوة مجموعة من الخبراء والباحثين المهتمين بقضايا اللاجئين وطالبي الهجرة، حيث قدمت عروض حول «حماية اللاجئين في حركات الهجرة المختلطة: نموذج المغرب في منطقة شمال أفريقيا»، و«دور السلطات الحكومية في حماية اللاجئين»، و«مساهمة المجتمع المدني في النهوض بحقوق اللاجئين». وأصدرت الندوة توصيات كثيرة؛ منها تحديث التشريعات المغربية بما يتوافق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في ما يخص موضوع اللجوء، مع النص على ضرورة إنشاء لجنة مغربية حكومية يعهد إليها فحص طلبات اللجوء والبت فيها للحصول على صفة لاجئ في المغرب. وأهمية إدراج موضوع حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والنهوض بحقوقهم ضمن مضامين ومحتويات الخطة المغربية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية التي هي الآن في طور الإعداد والبلورة.

أخبار اليوم المغربية

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يحيي أربعينية ضحايا أحداث 1984

■ طارق العاطفي ■

وسط شهادات لأسر ضحايا العنف الذي تورطت فيه الدولة بمنطقة الريف، نظم فرع الناظور للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، بعد زوال أول أمس السبت، تجمعا يخلد للذكرى الأربعينية لدفن رفات 16 مواطنا سقطوا في أحداث يناير من سنة 1984 بالناظور التي سبق أن تمت مواراتها الثرى بمقبرة «سيدي سالم» بالمدينة يوم الجمعة 15 يناير الماضي، أي بعد مرور زهاء الـ21 شهرا على اكتشاف جثامينهم بالصدفة في قبر جماعي في قلب ثكنة الوقاية المدنية الكائنة بشارع المسيرة الخضراء.

واستهل التجمع، الذي شارك فيه كل من الصقلي وحجار وبودونت والصلحيوي، بالترحم على ضحايا سنوات الرصاص الذين سقطوا إثر «لجوء الدولة المغربية إلى قوة غير متناسبة والمظاهر الاحتجاجية التي أبين عنها من لدن أفراد عزل».

وقد عبر المشاركون في هذا الموعد عن أن الممارسات المرصودة بشأن خروقات الأمس مبنية على فعلي التقتيل والإقبار، وبالتالي لا يمكن أن تصنف سوى ضمن الجرائم الممارسة ضدّ الإنسانية التي لا يمكن أن تتقادم في حق الدولة المغربية أو إعفائها من المساءلة، وأن أي إجراء متساهل مع الجلادين يعني بالضرورة وجود تزكية صريحة للإفلات من العقاب وتشجيعا للالتفاف على مطالب الحقوقيين الداعية لتقديم نفس الجلادين المسؤولين عن جرائم الأمس وآلام اليوم أمام العدالة، واحتياطيا إبعادهم التام عن مراكز القرار وتسيير الشأن العام، إذا ما أريد فعلا تفعيل تدابير عدم التكرار.

المتدخلون ضمن الندوة أفادوا بأن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قام بإعطاء الأسماء والانتساب إلى الجثامين المدفونة بمقبرة الناظور، قبل أقل من شهرين، بطريقة اعتباطية ودون أخذ لعينات من الحمض النووي من كل الأسر، إذ أشعر أن الأمر ارتبط ببعض الأسر دون تعميم، وهو ما اعتبره المتدخلون تحايلا على مطلب الكشف عن الحقيقة كاملة وبمنتهى الدقة.

الجدير بالذكر أن دفن شهداء انتفاضة الكرامة، 19 يناير 1984، قد تم بإشراف من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بحضور أحمد حرزني، وبإجراءات اعتبرت في إبانه قمة عبث واستهتار تجاه مشاعر الأسر المكلومة، معتبرين أن رفض المسؤولين ضمن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منح الرفات للأهالي بادئ الأمر ثم العمد بعد سنتين على دفن خمس أفراد (وفق الإقرار الرسمي) دون تحديد هويتهم، لا يعبر إلا عن الارتجال في تدبير مثل هذه الملفات بعيدا عن أي استبصار.

أربعينية دفن رفات ضحايا أحداث الناظور لسنة 1984 أعلن خلالها تشبث المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بكون عدد القتلى أكبر من الرقم 16 المعلن عنه، وأن معالجة الملف ترتبط بإنصاف ذوي الحقوق زيادة على تفعيل تحقيق شامل ضمن الخروقات المرتكبة بالريف انطلاقا من سنة 1958 إلى الآن، وإعادة النظر في أساليب جبر الضرر الجماعي التي يتم تفعيلها حاليا بمبالغ مالية على حساب دماء إخوانها الشهداء.. وهو ما أجمع المتدخلون على وجوب إرفاقه بإرادة سياسية حقيقية وصريحة تروم التوزيع العادل للثروة والسلطة.

Revue de Presse du Cons... its d...

AL BAYANE

Droits de l'Homme

Les allégations du CIHRS réfutées à Genève

Des défenseurs marocains des droits de l'homme ont réfuté, vendredi à Genève, les allégations contenues dans le dernier rapport de l'Institut du Caire pour l'étude des droits de l'Homme (CIHRS) sur la situation des droits de l'homme au Maroc.

Lors d'un panel organisé par le CIHRS au Palais des Nations à Genève, en marge de la 13ème session du Conseil des droits de l'homme de l'ONU, Mme Khadija Rouissi, présidente de l'association de Bayt Al Hikma, a relevé la méconnaissance par les auteurs du rapport de l'histoire et de l'identité du peuple marocain, mettant en exergue à cet égard les acquis réalisés en matière de reconnaissance des droits culturels des Amazighs. L'identité marocaine se compose de la culture arabe, islamique, amazigh et africaine, a indiqué Mme Rouissi, qui a rappelé dans ce contexte la création de l'Institut Royal de la culture amazighe (IRCAM) et l'enseignement depuis plusieurs années de l'Amazigh dans les écoles du Royaume. Elle a aussi souligné la participation importante des organisations de la société civile amazigh à toutes les étapes essentielles de l'histoire du Maroc, évoquant à ce propos la session publique thématique organisée par l'Instance Equité et Réconciliation sur les droits culturels avec la participation d'associations amazigh. L'intervenante a également insisté sur la contribution des associations amazigh au plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'homme au Maroc (PANDDH).

Lors de ce panel, animé notamment par Jeremie Smith, représentant du CIHRS à Genève, Mme Rouissi a également reproché à l'institut d'avoir passé sous silence dans son rapport, la torture dont sont l'objet les séquestrés dans les camps de Tindouf, la déportation d'enfants à Cuba et l'enlèvement par le polisario, au nord de la Mauritanie, de 168 Mauritaniens. Les auteurs du rapport ont également omis, a-t-elle poursuivi, de parler de la responsabilité juridique et morale de l'Algérie concernant ce qui se passe dans les camps de Tindouf. Abondant dans le même sens, M. Noureddine Belakbyer, secrétaire général du Comité de défense des droits humains, a fait remarquer que l'approche du rapport n'avait rien de scientifique puisqu'il s'est basé sur des dépêches d'agences et sur ce que certaines organisations ont publié sur le Maroc, sans prendre la peine de se rendre dans le Royaume pour s'enquérir sur place de la situation des droits de l'homme.
Le rapport de l'institut, a encore relevé M. Belakbyer, n'a pas abordé les progrès et les chantiers ouverts au Maroc en matière de promotion des droits de l'homme et auxquels les organisations de défense des droits de l'homme participent largement.

Revue de Presse du Co